العرب
السبت 2021/08/14
السنة 44 العدد 12148

الوباء يعيد رسم خارطة سوق البث التلفزيوني الرقمي

تزايد المشتركين يجعل خدمة ديزني+ تتقدم سريعا مقتربة من الهيمنة على القطاع

رجح محللون أن تُضيّق مجموعة ديزني الأميركية للترفيه والإعلام الفجوة بين منافسيها وخاصة نتفليكس وأمازون بفضل خدمتها الجديدة "ديزني+" والنمو السريع لباقة برامجها وتزايد أعداد المشتركين في أنحاء العالم والتي أظهرته نتائج أعمالها التي فاقت التوقعات.

متسابق جديد بخبرات طويلة

كاليفورنيا (الولايات المتحدة) – عززت نتائج أعمال مجموعة ديزني الأميركية الفصلية بفضل خدمة "ديزني+" من احتمال ظهور منافسة أقوى في سوق البث التلفزيوني ويمكن أن تجعلها تهيمن على القطاع.

وحقّقت ديزني نتائج فاقت التوقّعات بين شهري أبريل ويونيو الماضيين في مجال البث التدفّقي والمجمّعات الترفيهية. ويبدو أن المتحوّر دلتا لن يكون له تأثير كبير على نشاطاتها هذا الصيف.

وباتت "ديزني+" تضمّ 116 مليون مشترك، بما فاق بأشواط توقّعات محلّلي السوق، على ما جاء في بيان لنتائج المجموعة الأميركية نُشر الخميس.

إيريك هاغستروم

بدأ العمل الصعب بعد إطلاق ديزني+ في الأسواق الرئيسية

جو ماكورماك

تكتيكات ديزني بشأن عرض الأفلام بالصالات لها آثار

وشهدت خدمة البثّ التدفّقي هذه 12 مليون اشتراك إضافي منذ مارس الماضي رغم ارتفاع سعره الأساسي إلى 8 دولارات في الشهر خلال أبريل. وكان المحلّلون يتوقّعون أن تستقطب المنصّة ما بين 113 و114 مليون مشترك.

وفي مارس الماضي، طرحت أمازون مزايا جديدة لمنصتها "فاير تي.في" التي تركز على البث دون اشتراك والمحتوى المباشر وأعلنت عن دمج عدة خدمات جديدة في مجموعة ميزات "لايف" الخاصة بها، وتطبيق أخبار أمازون.

ورأى محللون أن هذه الخدمات التكميلية قد تهدد اللاعبين الرئيسيين الحاليين في السوق، الذين يعتمدون على الاشتراكات الرقمية.

والشهر الماضي، أعلنت نتفليكس عن إضافة مشتركين جدد خلال الربع الثاني بمقدار أقل من المتوقع حيث بلغ عددهم 1.54 مليون مشترك مقابل التوقعات بنحو 1.75 مليون مشترك.

وقالت الشركة في بيان إن إيراداتها نمت لتبلغ نحو 7.34 مليار دولار مقابل 7.32 مليار دولار متوقعة بفضل الزيادة بنسبة 11 في المئة بمتوسط عضوية البث المدفوعة، و8 في المئة نمو في متوسط الإيرادات لكل عضوية.

ويتابع المختصون هذه التطوّرات عن كثب لمعرفة إن كانت الخدمة ستواصل نموّها رغم الخروج التدريجي من الأزمة الصحية التي ساهمت إلى حدّ بعيد في رواجها منذ إطلاقها أواخر 2019.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى إيريك هاغستروم من مجموعة إي ماركتر قوله "الآن وقد أطلقت ديزني+ في أغلبية الأسواق الرئيسية، بدأ العمل الصعب. ولا بدّ من الاستمرار في استقطاب مشتركين جدد مع الحفاظ على هؤلاء الذين سجّلوا في خدمتها".

وأردف "تشكّل مجموعة أعمال ديزني للبثّ التدفقي أكبر منافسة لنتفليكس وتتقدّم ديزني+ سريعا مقتربة من الهيمنة على القطاع".

ويُضاف إلى ذلك صدور أعمال جديدة، مثل المسلسل التلفزيوني "لوكي" لاستوديوهات "مارفل" وفيلم التحريك الأخير لمجموعة "بيكسار" بعنوان "لوكا"، خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وقال مدير المجموعة بوب تشيبك إن "منصّاتنا تبلي بلاء حسنا". وأضاف "لدينا في المجموع 174 مليون اشتراك في ديزني+ وإي.أس.بي.أن+ وهولو وباتت محتويات جديدة كثيرة على وشك الصدور"، مثل الاستعراض الموسيقي "ويست سايد ستوري" الذي أرجئ صدوره إلى ديسمبر 2021.

وكانت ديزني قد أعلنت في أغسطس 2017 اعتزامها إطلاق خدمة البث المباشر للأفلام والعروض عبر الإنترنت وإنهاء شراكتها مع خدمة نتفليكس.

وأشارت حينها إلى أنها لن تقدم أي أعمال لنتفليكس لبث وتأجير الأفلام عبر الإنترنت بداية من 2019 لتضع حدا لشراكتها التي استمرت لسنوات.

وقبل سنتين، كانت ديزني تنتج محتويات للسينما وللقنوات التلفزيونية. وبات عملاق الصناعات الترفيهية يتوجّه مباشرة إلى جمهوره عبر البثّ التدفقي والصالات الخاضعة لمشيئته.

وقد تعزّزت هذه الظاهرة بفعل الوباء وحتّى بفعل المتحوّر دلتا الآخذ في الانتشار راهنا. وأقرّ تشيبك بذلك قائلا "لم نكن نتوقّع ذلك، كما الآخرين. فقد عادت جائحة كوفيد لتأثر تأثيرا كبيرا على الأسواق مع المتحوّر دلتا".

وذكّر تشيبك باستراتيجية المجموعة القائمة على المرونة ليتسنّى لها "متابعة المستهلك أينما كان"، خصوصا أنه "عندما ستعاود الصالات فتح أبوابها، سيكون الجمهور متردّدا في العودة".

ففيلم "بلاك ويدو" صدر بالتزامن على منصّة "ديزني+" وفي صالات السينما، ما عرّض المجموعة التي تتّخذ من كاليفورنيا مقرّا لها لملاحقات قضائية من قبل النجمة سكارلت جوهانسن التي اتّهمت "ديزني" بفسخ عقد كلّفها الملايين من الدولارات لأن عرض الفيلم على وسائط إلكترونية يؤثّر على عائدات شبّاك التذكار.

وقال المحلّل جو ماكورماك من ثيرد بريدج لوكالة الصحافة الفرنسية إن "تكتيكات ديزني بشأن صدور الأفلام في الصالات سيكون لها تداعيات كبيرة على القطاع".

وأشار إلى أن "الخبراء يقدّرون أنه إذا استمرّت في إصدار الأفلام على الإنترنت وفي الصالات في الوقت عينه، فسيتقلّص حجم القطاع السينمائي إلى النصف".

وارتفعت قيمة سهم ديزني في بورصة وول ستريت. ولقيت المجموعة استحسان المستثمرين مع نتائج فاقت توقّعاتهم.

فقد حقّقت الشركة رقم أعمال بقيمة 17 مليار دولار وأرباحا بواقع 923 مليونا في الربع الثاني من هذا العام، في مقابل خسارة صافية قدرها 4.7 مليار دولار في الفترة عينها من العام الماضي عندما وجّهت الأزمة الصحية ضربة قاسية إلى متنزّهاتها الترفيهية.

وفي الربع الثالث من السنة المالية المؤجّلة، عاود قسمها "للمتنزّهات والتجارب والمنتجات المشتقّة" تحقيق الأرباح، وذلك للمرّة الأولى من بدء الأزمة الصحية، خصوصا بفضل إعادة فتح متاجر "ديزني" والرفع التدريجي للقيود في المنشآت الترفيهية في فلوريدا وكاليفورنيا.

وبينما يرى محللون أن هذه المجمّعات ما زالت تعمل بطاقة محدودة، غير أنها درّت 4.3 مليار دولار من العائدات، في مقابل 1.1 مليار قبل سنة.

وبسبب انتشار المتحوّر دلتا، أعادت ديزني فرض الكمّامات على الزوّار في الأماكن المغلقة في يونيو. وقال تشيبك خلال مؤتمر عبر الهاتف مع المحلّلين إنه "بات من الأسهل إلغاء حجوزات المجموعة".

لكنه أشار إلى أنه "بشكل عام تخطّت الحجوزات للمتنزّهات بأشواط المستويات المسجّلة في الربع السابق بين يناير ومارس 2021 التي كانت لافتة بدورها".

العراق يستهدف إنتاج 8 ملايين برميل من النفط بحلول 2027

بغداد – كشفت وزارة النفط العراقية عن خطط لزيادة إنتاج النفط خلال السنوات الست المقبلة على الرغم من المطبات التي تعترض الاستثمار في هذا القطاع، خاصة بعد أن قررت عدة شركات الخروج من البلاد بسبب تردي مناخ الأعمال.

ونسبت وكالة الأنباء العراقية الرسمية إلى وزير النفط إحسان عبدالجبار قوله إن "العراق يخطط لزيادة إنتاجه النفطي إلى ثمانية ملايين برميل يوميا في نهاية العام 2027".

ويأتي هذا الإعلان في وقت بدأت فيه معظم الدول المنتجة للنفط بإعادة النظر بخططها وحساباتها بسبب التحديات التي تواجهها السوق النفطية.

ومن الواضح أن الزيادات أصبحت محسوبة بحسب المتغيرات وتطورات السوق النفطية ولا يمكن التنبؤ بما ستكون عليه السوق النفطية.

ويرى خبراء أنّ تذبذب أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة قلّل من جذب القطاع للمستثمرين في عدّة بلدان، وبشكل خاص في العراق حيث تسود حالة عدم يقين سياسي وأمني في ظلّ وجود دوائر قرار تضم شخصيات مرتبطة بإيران تتحكم في الدولة.

وحذر عبدالجبار مطلع الشهر الماضي من أن البيئة العراقية لم تعد مناسبة لاستقطاب الشركات الكبرى، حيث كشف عن سلسلة قرارات اتخذتها كبريات شركات التنقيب الأجنبية المستثمرة في قطاع النفط العراقي.

وقال عبدالجبار حينها إن "شركة بريتش بتروليوم تفكر في الانسحاب من العراق كما أرسلت شركة لوك أويل الروسية إشعارا رسميا يفيد بأنها تريد بيع حصتها في حقل غرب القرنة – 2 لشركات صينية".

ويعاني العراق من أزمة مالية بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية بعد تفشي مرض فايروس كورونا الجديد (كوفيد – 19) في العالم، إذ يعد النفط عصب الاقتصاد العراقي، لكن البلد يعاني أيضا من أعباء مثل إعادة بناء المدن التي دمرت خلال الحروب التي شهدها منذ 2003.

ويعتمد اقتصاد العراق بنحو 98 في المئة على صادرات النفط، ومع توقف السفر وتراجع الطلب على الوقود بالتزامن مع موجات فايروس كورونا، تراجعت الإيرادات الحكومية إلى جانب تراجع أسعار النفط.

ويشدّد اقتصاديون منذ سنوات على أنه من الضروري للعراق أن يكون لديه اقتصاد أكثر تنوعا، حيث لا تعتمد سبل عيش الكثير من الناس على حركة أسعار النفط.

وكانت دول أوبك+ قد اتفقت في وقت سابق على زيادة حصة الإمارات إلى 3.5 مليون برميل يوميا، وكذلك حصة إنتاج العراق والكويت بواقع 150 ألف برميل يوميا.

كما اتفقت أيضا على زيادة تخفيف خفض الإنتاج اعتبارا من أغسطس الجاري، كما وافقت على استخدام حصص الإنتاج الجديدة من مايو 2022.

مناخ الأعمال غير مشجع

الصين تقوّض خطط تقليص المشاريع كثيفة الكربون

شنغهاي (الصين) – كشف بحث الجمعة أن الصين أعلنت عن العشرات من المشاريع الجديدة كثيفة الكربون في النصف الأول من 2021 بعد أيام من تقرير مهم للأمم المتحدة حث على تحرك عالمي عاجل للحد من استخدام الوقود الأحفوري والحيلولة دون خروج تغير المناخ عن السيطرة.

ويأتي هذا بينما يحث خبراء المناخ في العالم الحكومات على القيام بتحرك حاسم وسط زيادة موجات الطقس المتطرف مثل حرائق الغابات المدمرة والجفاف، وحتى الأمطار الغزيرة التي شهدها وسط الصين وكانت الأشد منذ ألف عام.

ويقول خبراء إن هذه الموجات ترتبط على نحو مباشر بالضرر الذي يلحقه الإنسان بالبيئة عبر انبعاثات الكربون.

وكشف التقرير أن الصين، أكبر مستهلك للفحم في العالم وأكبر مصدر لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، أعلنت خلال النصف الأول من العام عن خطط لتشييد 18 من أفران الصهر الجديدة تعمل بالفحم.

وهذا الرقم أكثر مما فعلت في العام الماضي بأكمله، فضلا عن اقتراح بتشييد 43 وحدة في محطات توليد الكهرباء تعمل بالفحم.

وبحسب ما تظهر البيانات الرسمية لمنظمات وهيئات دولية تعنى بالطاقة، فإن أكبر مصدر لانبعاثات الغازات الدفيئة في العالم وهي مسؤولة عن حوالي 28 في المئة من إجمالي الانبعاثات العالمية.

ومع أن بكين تعهدت في خطة استراتيجية أعلنت عنها قبل فترة بتحقيق حيادية الكربون بحلول 2060، لكنها تواجه مطالب متزايدة بتحديد أهداف أكثر طموحا والتحرك على نحو أسرع.

مشاريع جديدة

- 18 فرنا للصهر تعمل بالفحم
- 43 وحدة لإنتاج الكهرباء تعمل بالفحم

وتأمل الحكومة الصينية، التي استهدفت منذ فترة طويلة النمو الصناعي السريع على الرغم من عواقبه البيئية، في أن تصبح رائدة في التكنولوجيا منخفضة الكربون.

وكانت قد باشرت في مطلع فبراير الماضي تطبيق قواعد جديدة لسوق الكربون تهدف إلى خفض التلوث في إجراء كان يرتقبه الناشطون البيئيون بشدة.

ورغم الأخطار التي قد تسببها الخطوة الصينية، إلا أن الكثير من المحللين يرون أنه لا توجد منطقة في العالم أكثر انغماسا في عواقب تغير المناخ العالمي من الشرق الأوسط.

وتمثل المنطقة نحو 30 في المئة من الإنتاج العالمي للنفط، وتعتبر عائدات النفط قاطرة الإيرادات الحكومية في المنطقة، إما لأن الدول تنتج النفط، أو لأن الدول تنتج قوة عاملة تعمل في البلدان المصدرة للنفط وترسل الأموال إلى بلدانها.

ويتصاعد الجدل الدائر بين حكومات العالم والأوساط البيئية والاقتصادية حول الطريقة الأمثل لتجارة الكربون، والتي تعتبر فكرة الاستثمار فيه مسألة معقدة للغاية، بالنظر لحجم التحديات التي تواجه الدول للتوصل إلى صيغة توافقية لتسويق المخلفات الصناعية والنفطية بما يحقق العوائد المالية المستهدفة.

ويختلف سعر طن ثاني أكسيد الكربون تماما من نظام إلى آخر، ويبلغ 32 دولارا في نظام تبادل الحصص الأوروبية، و17 دولارا في كاليفورنيا، في حين حدد سعر ضرائب الكربون في بولندا بنحو 0.08 دولار، بينما في السويد يعد الأعلى سعرا بنحو 121 دولارا.

ويشير خبراء معهد الاقتصاد للمناخ إلى أن 75 في المئة من الانبعاثات المنظمة بضريبة الكربون تتم تغطيتها بسعر يقل عن 10 دولارات.

ويقول البنك الدولي إن تجارة الكربون نجحت في خلق سوق طوعية تقدر بأكثر من مئة مليار دولار سنويا، بل ومن المتوقع أن تتفوق على تجارة النفط لتكون أكبر سوق في العالم خلال السنوات القادمة.